قضايا

التغيير يهز العالم العربي

ربيع المرأة السعودية.. مكاسب وتحوّلات وتحديات

الرياض- عبدالحي يوسف

تزامنا مع التحولات الواسعة التي شهدها عدد من الدول العربية، والتي توصف بالربيع العربي، تشهد أوضاع المرأة حاليا في المملكة العربية السعودية ربيعا من نوع آخر جاء بشكل مغاير ومن أعلى قيادة سياسية في البلاد، من دون تظاهرات أو دماء.

فبعد ان ظلت قضايا المرأة وحقوقها تراوح محلها لعقود طويلة بين سجالات وتجاذبات التيارات الداعمة لهذه الحقوق والمانعة لها، وفي صدارتها التيار الإسلامي، أتى إعلان الملك عبدالله بن عبدالعزيز عن مشاركة المرأة في مجلس الشورى تعيينا، والمجلس البلدي انتخابا وترشيحا، كخطوة أعطت المرأة حقوقا أعلى مما كانت تطالب به، في خطوة تُذكّر بتحركات مماثلة قام بها الملوك السابقون، عندما كانت معظم الحقوق المهمة للمرأة تخرج في شكل قرارات ملكية من أعلى سلم القيادة ، وأول ما صدر كان قرار تعليم البنات في عهد الملك فيصل، بعد معارضات كثيرة من بعض التيارات الفكرية آنذاك، بيد ان القرار جاء حاسما ومباشرا.

والقرارات الملكية الأخيرة تكمن أهميتها كذلك في كونها منصة انطلاق لقرارات أخرى في المستقبل، وكونها وضعت المرأة أمام استحقاقات مهمة وتحديات كبيرة.

التحديات والمعوقات

والعديد من المراقبين يرون ان وضع المرأة سيقفز الى محطات مهمة، تشمل الغاء الكفيل الرجل والسماح لها بالعمل «كاشيرة».. الخ

وخلال العقود الثمانية الأخيرة مرت المرأة بالكثير من التحديات والمعوقات لمسيرتها، وظلت حتى منتصف القرن المنصرم ممنوعة من التعليم، حتى استطاع الملك فيصل ان ينشر تعليم البنات في مختلف مدن وقرى المملكة، وذلك بعد مناوءة شديدة من بعض الأهالي ممن يسمون بالإسلاميين من اشد المعارضين لخروج الفتاة من بيتها، كونه «فتنة». غير ان ذلك كله تغير في سنوات معدودة ولم تطل الستينات الميلادية حتى كانت غالبية الفتيات يذهبن إلى المدارس، وفي السبعينات حدث انتعاش واضح في التعليم الجامعي وحدث تمدد واسع في نوعية التخصصات المسموحة لهن، لتشمل كليات الطب والعلوم. وهذه الفترة أخرجت مجموعة كبيرة من السعوديات اللاتي ينظر إليهن الآن كنماذج باهرة، مثل الدكتورة ثريا عبيد التي تعمل في الأمم المتحدة ولبنى العليان وناهد طاهر وغيرهن، أما في الثمانينات فقد حدث متغير مهم، حيث بدأت أعداد اللاتي يذهبن إلى الخارج لنيل شهادات الماجستير والدكتوراه في تزايد واضح ضمن ما يعرف ببرنامج الابتعاث الخارجي، وهناك امتزجت تجارب آلاف من الفتيات مع تجارب نظيراتهن في الدول الأخرى، مما أحدث تحولا كبيرا في طريقة تفكيرهن وتعاطيهن مع قضايا الساحة المحلية.

دخول الاستثمارات الواسعة

وشهدت أوائل التسعينات أول تظاهرة نسائية للسماح بقيادة

> قفزات مهمة متوقعة في قطاعات المال والاقتصاد

السيارة، وخرجت عشرات من السيدات إلى شوارع الرياض وهن يقدن سياراتهن الخاصة.

وبداية من منتصف التسعينات تحولت المطالب في اتجاه عوالم الاقتصاد والتجارة، حيث تمكنت شخصيات نسائية من الدخول في استثمارات واسعة. لقد واجهت النسوة الرائدات مشكلات عدة في الحصول على التصاريح الحكومية اللازمة للعمل، كما انهن لم يتمكن من العمل في بعض القطاعات الاستثمارية، فحملت رواد العمل الاستثماري النسائي هذه المطالب والاحتجاجات للإعلام المحلي والعالمي، وبدأت تستقطب أعدادا متزايدة من المتعاطفين مع حقوقها، وتعتبر المطالب المرتبطة بجوانب الاستثمارات النسوية هي الأعلى صوتا والمحرك الدافع لصدور قرارات مهمة حسمت الجدل.

وتسود حاليا توقعات بحدوث تحولات نوعية لن تكون مقتصرة على مسيرة المرأة وإنما تشمل الحياة السياسية والعامة، كما يتوقع ان تستصحب هذه التطورات قفزات أخرى في قطاعات المال والاقتصاد، بحكم الدماء الجديدة التي ستضخ في هذه القطاعات والأرصدة الضخمة للسيدات التي ستجد طريقها للاستثمار والانفتاح أمام مختلف القطاعات النشطة.

معاناة المرأة والأسرة

وتجزم الشاعرة البارزة ثريا العريض بان القرارات الأخيرة وتأسيس لجان حقوق الإنسان وجمعيات محاربة العنف العائلي

> دعوات ملحة للقضاء على التمييز الأسري والمجتمعي

المجتمعي، والتركيز على توعية المرأة بحقوقها الشرعية والوطنية والإنسانية الحضارية، سيكون له تأثير كبير في القضاء على معاناة المرأة والأسرة بصورة عامة.

واعترفت العريض التي تعد من الوجوه البارزة في المشهد الثقافي والفكري، بان المجتمعات الأخرى «بدأت قبلنا النظر في معاناة المرأة والتمييز الأسري والمجتمعي، وحتى الرسمي ضد النساء، جاعلة إصلاح وضع المرأة من أولويات مشاريع تنمية المجتمع، بينما نحن عربيا وإسلاميا تراجعنا عن موقعنا المتميز في هذا الصدد».

ورأت الشاعرة ان «ما ظلت تعانيه المرأة عندنا هو شيء مما تعانيه المرأة في كل مكان ومجتمع. لكن بالنسبة للمرأة السعودية فان قضاياها تم تناولها كظاهرة في الإعلام بحكم الموقع الاقتصادي والسياسي للمملكة، فصار كل ما يختص بها من تفاصيل موضوعا جاذبا للتمحيص والبحث».

أما سيدة الأعمال عائشة المانع فتقول إن «المرأة السعودية أصبحت أكثر وعيا باحتياجاتها، وهذا ناتج عن التعليم الذي حصلت عليه، وأصبحت الشريحة النسائية المتعلمة كبيرة نسبيا مقارنة بالماضي».

الانفتاح في المجال الاقتصادي

وتضيف انه «لا يمكن نكران دور الانفتاح في قضية المرأة وحقوقها، خاصة في المجال الاقتصادي، فقد كانت تعمل بشكل خفي والآن أصبحت تعمل وتعلم ما حقوقها».

الدعاية والإعلان والتسويق

عالية باناجة رئيسة مجلس إدارة شركة NO.1 أكدت أن «التطورات الايجابية شملت فتح مجالات عمل متنوعة مثل الدعاية والإعلان والتسويق، وهذا دليل على التحولات النوعية، وذلك في إطار الخصوصية التي يتميز بها المناخ السعودي».

وأوضحت باناجة ان احدى ثمار هذا التحول النوعي في مسيرة سيدة الأعمال هي ابتعاث وفد نسائي مكون من أربع سيدات لزيارة البرلمان الأوروبي، ومقابلة رئيسي البرلمان الأوروبي والبلجيكي، وقد ابدوا إعجابهم بانجازات المرأة السعودية التي هي رد على كل من يشكك في قدرتها.

وأشارت سيدة الأعمال إلى ان أجندة المستقبل مملوءة بالأعمال التي ستدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام، بدعم وتعاون سيدات الأعمال ويجب الا نغفل دور رجل الأعمال.

تجاوز الإحباطات

من ناحيتها، قالت الإعلامية إيمان المنديل ان هناك تحولات حقيقية بدأت تظهر وبدأنا نجني ثمارها، وقد تبدلت الكثير من الأمور على كل المستويات، ورغم الصعوبات التي عانتها المرأة اجتماعيا وثقافيا والاحباطات التي حاولت ان تحد من طموحها فانها استطاعت، وبفضل قوة فعلية تتمتع بها، ان تثبت وجودها وتنتصر بآمالها على كل العوائق.

● سيدتان سعوديتان في أحد المجمعات التجارية في الرياض (أ ف ب)

مصر .. الرئاسة للجيش والبرلمان للإخوان و«التحرير» للثوار

القاهرة - أحمد سيد حسن

كل حسب قوته، وبالتالي فالتوزيع المحتمل للسلطة في مصر قد يعتمد على هذا المبدأ. فلا توجد هدايا مجانية، ولن يتنازل طرف قوي عن حصته لمصلحة طرف ضعيف، بأي حال من الأحوال.

سباق المنافسة السياسية دخل في مرحلة الجد، ومن يريد مواصلة النقاش والاحتجاج سوف يفوته القطار، حيث بدأت بالفعل عملية حجز المقاعد المميزة داخل العربة الرئاسية، ومقدمة القطار تبدو محجوزة للجيش، على الرغم من أن حجزاً رسمياً لم يحدث بعد، إلا أن العديد من الشواهد تشير إلى ذلك. وأحدث تلك الشواهد قيام القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس المجلس العسكري الحاكم المشير محمد حسين طنطاوي بالتجول مشياً على الأقدام وسط القاهرة من دون حراسة، مرتدياً زياً مدنياً، كما لم يتردد في مصافحة العشرات من المواطنين في الشارع، حتى إنه سمح للعديد منهم بالتقاط الصور معه.

شواهد الجيش

صحيح أن هذا الحدث لا يشكل دليلاً على نوايا الجيش لترشيح المشير للرئاسة، إلا أن هناك العديد من الشواهد الأخرى ترجح مثل هذا الاحتمال. فالمشير قام بالدور الحاسم يوم 28 يناير، وما بعد ذلك، برفض استخدام القوة ضد الشعب في الشوارع، كما جاء في بيان القيادة العليا للقوات المسلحة قبل ظهور المجلس العسكري، وهو ما جعل الرئيس المخلوع حسني مبارك من دون حماية، ولم يجد بداً إلا تسليم البلاد للجيش وليس لهيئة دستورية. والتاريخ المصري الحديث، منذ انقلاب الجيش في 23 يوليو 1952، لم يشهد رئيساً من خارج الجيش، ولا يتوقع أن يتخلى الجيش عن الرئاسة، خصوصاً في الظروف الحالية، حيث التوتر القائم مع إسرائيل، وتعقيدات الملف الفلسطيني- الإسرائيلي، واحتمالات اندلاع مواجهات عنيفة واعتداءات إسرائيلية على قطاع غزة، مع وجود احتمالات لتكرار عملية إيلات مرة أخرى، الشرارة التي تسببت في ردود فعل شعبية غاضبة استهدفت السفارة الإسرائيلية، وأدت إلى مغادرة السفير وأغلبية طاقم السفارة على متن طائرة عسكرية بسرعة. وايضا مع الخلافات المستمرة بين مختلف القوى السياسية والمرشحة للتصاعد مع قرب فتح أبواب الانتخابات، وعدم ظهور مرشح قوي يلفت الأنظار بشدة لمنصب الرئاسة، وضعف الخبرات السياسية، عدا مرشحين أو ثلاثة (عمرو موسى ود. محمد البرادعي)، فإن ظروف المستقبل قد تفرض أن يكون المرشح المقبول من المؤسسة العسكرية، وذلك بالطبع بعد أن يخلع البدلة العسكرية، ويصبح مدنياً ذا تاريخ عسكري ناصع، وهو ما ينطبق بشدة على المشير طنطاوي، خصوصاً أنه شريك أساسي في الثورة وحمايتها. ومن المتوقع هنا أن يشغل منصب الرئاسة مدة واحدة، وتكون بمنزلة فترة انتقالية أخرى، وتحت ظل القوات المسلحة وحمايتها، والتأييد الشعبي مع وجود رأي عام متزايد يطالب بعودة الاستقرار، وإعادة دوران الاقتصاد، وإيقاف حالة الجدل السياسي، في ظل شعور كبير بالحاجة إلى قبضة أمنية قوية وعادلة.

الإخوان في المجلس

القوة السياسية الأكبر في الشارع المصري هي جماعة الإخوان المسلمين، وقد أظهروا قدرة صاروخية في التكيف مع المتغيرات المتلاحقة، فشكلوا حزبهم السياسي «العدالة والحرية»، وتحركوا بنشاط كبير مع جميع القوى السياسية الأخرى، بما في ذلك الشيوعيون الذين أعلنوا أيضاً علنية حزبهم بعد عقود من العمل السري. والأهم أن الإخوان يعرفون بدقة ما يريدون الآن، وما يريدون بعد ذلك. ومن هنا فقد رفعوا شعار: «مشاركة لا مغالبة». ذلك في إطار رسائل الطمأنة التي أرادوا توجيهها للجميع، وفي المقدمة القوات المسلحة القوة الأولى في البلاد. وفي استفتاء التعديلات الدستورية الذي أجري في 19 مارس الماضي أيدت جماعة الإخوان، وكذلك الجماعات السلفية والجهادية تلك التعديلات بشدة، وأعلن البعض أن التصويت بـ «لا» ضد الإسلام. ومما أثار أن هناك تفاهماً وتوافقاً بين جماعات الإسلام السياسي اختيار المجلس الأعلى للقوات المسلحة رئيساً للجنة التعديلات الدستورية واثنين من أعضائها من اتجاه الإسلام السياسي، بل كان بينهم أحد أعضاء الجماعة البارزين.

وفيما بح صوت كل القوى والأحزاب السياسية، مطالبين بإجراء الانتخابات بالقوائم، فإن جماعة الإخوان لا تمانع في إجراء الانتخابات بالقوائم «70 %»، والفردي «30 %»، وهو ما يتيح لها أن تفوز بعدد إضافي من المقاعد الفردية، فتزيد من حصتها في مجلس الشعب، والمثير أن أعضاء الحزب الوطني المنحل سيشاركون في الانتخابات عن طريق المقاعد الفردية، واعتماداً على العائلات والعصبيات واستخدام كل الوسائل للعودة إلى المجلس من جديد.

لدى الإخوان كل ما يلزم لحصد نسبة كافية في المجلس لمنع إصدار أي قوانين لا يريدونها «الثلث المعطل على طريقة حزب الله في لبنان»، وإذا اقتصر الأمر على ذلك، فلن تشهد مصر تكرار ما حدث في الجزائر عام 1986، عندما أوقف الجيش، بقيادة اللواء خالد نزار، الانتخابات قبل المرحلة الأخيرة لمنع فوز جبهة الإنقاذ بالأغلبية البرلمانية، ودخل الجزائر في حرب أهلية دامية استمرت عشر سنوات «العشرية الحمراء»، إذ تبدو كل الأوضاع والظروف مهيأة أمام الإخوان للاندماج في الحياة السياسية، من خلال بوابة مجلس الشعب في ظروف مختلفة عن تجربة برلمان 2005، الذي فاز فيه بـ 88 مقعداً، ذلك أن مشاركتهم هذه المرة في إطار توافق غير مكتوب مع السلطة، وهي هنا القوات المسلحة التي أكدت أنها تقف على مسافة واحدة من كل الأحزاب، وفي المقابل لن يمانع الإخوان أبداً من تأييد مرشح الجيش للرئاسة.

> ظروف الحاضر والمستقبل قد تفرض مرشحاً من داخل المؤسسة العسكرية

● مصريون يرفعون علم ثورة 25 يناير في تظاهرة خرجت في القاهرة الأسبوع الماضي تطالب بانهاء السلطة العسكرية وإبطال تفعيل قانون الطوارئ. (أ ف ب)

شباب الثورة في التحرير

الأحزاب السياسية الأخرى، عدا حزب الوفد الذي يتحالف مع الإخوان للفوز بحصة من المقاعد في مجلس الشعب المقبل، سوف تجد نفسها كالسابق في مقاعد المعارضة بحصة محدودة من المقاعد، وهذه المرة لن تجد الحزب الوطني صاحب الأغلبية الكاسحة، لأن الإخوان وجماعات الإسلام السياسي سيحتلون معظم مقاعد الوطني، وستكون «أم المعارك» المقبلة هي كتابة الدستور الجديد، وإذا كان التاريخ يكتبه المنتصرون، فإن الدستور سيكتبه المنتصرون أيضاً، وهم الإخوان وحلفاؤهم. أما القوى اليسارية والليبرالية وائتلافات شباب الثورة، فغالباً سيعودون من جديد إلى ميدان التحرير.